

ألكذي يجري من الميزاب نجس ولو لم يغيره ولا أي وإن
 لم يكن كذلك فهو طاهر باعتبار الغالب وإن سئل
 المطر من السقف ومن التفتيح كان المطر أمّا أي
 مستمرا لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عت النجاسة
 أكثر السطح أو لا لعدم تحقق نجاسة النجاسة
 أنه من النازلة قبل أن يصيب السطح وإن انقطع المطر
 وبعد ذلك سأل من التفتيح كانت على جميع
 السطح أو على أكثره نجاسة فهو أي ذلك المسائل
 من التفتيح نجس العلم بأنه نزل بعد أصابته من
 السطح وجريانه عليه مع أن الغالب نجس والحكم
 للغالب والنصف له حكم الأكثر لا احتياط كما تقدم
 وإذا كان الماء الجاري يجري جريا ضعيفا ينبغي
 أن يتوضأ المتوضّع على الوقار أي بالثلاثة حتى يبر
 عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضّع
 يمينه إلى على الماء يغتسل من الماء أي جهة التي
 يأتي منها ليكون أخذه من فوق مكان سقوط
 الماء المستعمل وإذا استد الماء الجاري من فوق

وبقي

وبقي جربة أسفل المكان الذي سدد منه كان جارية
 كما يجوز الوضوء به كسائر المياه لجارية أما الحد في
 جريان الماء أي في كونه جارية الحكم فقال بعضهم
 إن ذهب يبتين أو ردت فهو جار وقيل ما يعتد
 الناس جارية أو قال بعضهم أن كان بحيث أن يقع
 يخسر أي يتكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس
 بجارية حكما وإن كان بخلافه فهو جار ولا أشهر
 والثاني أظهر وفي المنتقى وإذا كان بطن النهر نجسا
 وجري الماء عليه كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما
 تحته لا يتنجس وإن كان أي ولو كان جميع البطن نجسا
 ويفهم أنه أن كان قليلا لم ينجس تحت شحش والكلام
 فيه كالكلوم في المذبح على الجيفة ولو كان في النهر ما
 راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من أعلاه أي
 على النهر ما طاهر وأجزاء أي جرى الماء الظاهر الماء
 الراكد المتنجس وسيله فانه أي الراكد يطهر بغيره
 الماء الجاري عليه ولو توضأ انسان منه جاز إذا لم
 يره أي النجاسة أكثر من الأوصاف الثلاثة كما هو